Al-Mukhtar Journal of Social Science 41 (3): 532-561, 2023
Doi: https://doi.org/10.54172/f39gmh34

Research Article **Open Access**

واقع المسؤولية الاجتماعية في جامعة بنغازي تجاه أعضاء هيأة التدريس من وجهة نظرهم

غادة مرعي فرج بوجلال[1]*

الملخص: تهدف الدراسة إلى معرفة مستوى أبعاد المسؤولية الاجتماعية في جامعة بنغازي وواقعها، تجاه أعضاء هيأة التدريس من وجهة نظرهم، وذلك من خلال تناول: بعد الواقع الإداري والتنظيمي، وبعد الواقع التشريعي القانوني، وبعد الواقع الاقتصادي المالي، وبعد واقع التطوير للمورد البشري، وواقع البعد التقني والتكنولوجي، وتكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيأة التدريس العاملين في كلية الآداب بجامعة بنغازي، والبالغ عددهم (206)، سحبت منه عينة عشوائية طبقية نسبية بلغ حجمها (100) عضواً خلال العام الجامعي (2020_2021) . واعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، ولتحقيق أهداف الدراسة طورت استمارة مقابلة مقننة، و تم استخدام طريقة الملاحظة بالمشاركة لتعزيز الدراسة ، واستخدمت بعض الوسائل الإحصائية ، وأسفرت نتائج الدراسة عن: وجود انخفاض في مستوى أبعاد المسؤولية الاجتماعية في كلية الآداب تجاه أعضاء هيأة التدريس، كما تبين أن أقل مستوى بعد للمسؤولية الاجتماعية بالكلية تجاه أعضاء هيأة التدريس كان في بعد التطوير البشري، وفي المرتبة الثانية من الانخفاض جاء ضعف بعد المسؤولية الاجتماعية في المجال القانوني التشريعي، ثم يأتي في المرتبة الثالثة من الانخفاض ضعف مستوى بعد المسؤولية الاجتماعية بالكلية في المجال الاقتصادي المالي، يليه المجال الإداري، وأخيراً البعد التقني والتكنولوجي من حيث ترتيب الانخفاض.

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، أعضاء هيأة التدريس، جامعة بنغازي.

غادة مرعي فرج بوجلال[1]*:
قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة بنغازي، ليبيا.

***Corresponding author:**
E-mail:
Ghadaabogalal@gmail.com

Department of Sociology University of Benghazi

Received:
25 August 2023

Accepted:
29 December 2023

Publish online:
31 December 2023

Towards faculty members from their point of view

Ghada Marei Bujalal

Abstract: The study aims to know the level and reality of the dimensions of social responsibility at the University of Benghazi towards faculty members from their point of view, by examining: the administrative and organizational reality dimension, the legal legislative reality dimension, the financial economic reality dimension, the human resource development dimension, and the reality of the technical dimension. And technology. The study population consisted of all faculty members working in the Faculty of Arts at the University of Benghazi, numbering (206), from which a relative stratified random sample of (100) members was drawn during the academic year (2020-2021). The study adopted the descriptive analytical approach, and to achieve the objectives of the study, a standardized interview form was developed, the participant observation method was used to enhance the study, and some statistical methods were used. The results of the study resulted in: a decrease in the level of the dimensions of social responsibility in the College of Arts towards faculty members, as was shown. The lowest level of social responsibility in the college toward faculty members was in the human development dimension, and in the second place of decline came double the social responsibility dimension in the legal-legislative field, then in the third place of decline came double the level of the college's social responsibility dimension in the economic-financial field. Followed by the administrative field, and finally the technical and technological dimension in order of decline.

Keywords: social responsibility, faculty members, Benghazi University

The Author(s) 2023. This article is distributed under the terms of the Creative Commons Attribution 4.0 International License (http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/) , which permits unrestricted use, distribution, and reproduction in any medium , provided you give appropriate credit to the original author(s) and the source, provide a link to the Creative Commons license, and indicate if changes were made.

المقدمة:

تُحاول الدراسة تقديم ممارسة المسؤولية الاجتماعية للجامعة على أنها نهج أخلاقي عقلاني لإدارة الجامعة، الذي يشمل الآثار التي يتركها هذا النهج على السياق الاجتماعي والإنساني والاقتصادي والبيئي والثقافي، وعلى دوره الفاعل في تعزيز تطوير إنساني مستدام للبشرية، وهي استراتيجية تلتزم بالقيم والمعايير الأخلاقية، وتحقيق التوازن، في ممارسة العمل وتسعى من خلالها الجامعات للقيام بدورها الفاعل في تحمل مسؤوليتها المجتمعية من خلال برامجها الخدمية والأكاديمية لأساتذتها وطلابها، بما يلبي احتياجات المجتمع. فقد أشارت بعض الدراسات منها دراسة الخليوي بالرياض (2016)، ودراسة مديحة بجمهورية مصر (2016) إلى أن واقع تفعيل المسؤولية الاجتماعية بالجامعات كان متوسط، وأن أهم معوقات المسؤولية الاجتماعية بالجامعات هي العوائق المادية والتنظيمية والبشرية، هذا إلى جانب المعوقات التشريعية المتمثلة في عدم تحديث اللوائح والقوانين، وأنظمة التعليم الجامعي بما يدعم المسؤولية الاجتماعية في الجامعات.

ورغم اختلاف درجة ترتيب هذه المعوقات من مؤسسة جامعية إلى أخرى، وذلك تبعا لاختلاف البيئات التعليمية والظروف التي تمر بها كل مؤسسة، واختلاف مدى استجابة كل مؤسسة لهذه المعوقات، إلا أن جميعها تشكل عوائق أمام تفعيل المسؤولية الاجتماعية بالجامعات. كما أن الدراسات السابقة لا تعطي أهمية للمؤسسات من حيث مسؤولياتها الاجتماعية تجاه فئة أعضاء هيأة التدريس وتناول قضاياهم، وطبيعة مناخ بيئة العمل التي تؤثر على أدائهم المهني والأكاديمي، في حين تركز الدراسة الحالية اهتمامها على دور المسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاه أعضاء هيأة التدريس باعتبارهم الأساس في نجاح تحقيق الجامعة لأهدافها المجتمعية.

وهنا نؤكد أن الجامعات تعد في طليعة المؤسسات التربوية والتعليمية والاجتماعية التي تنفرد بدورٍ اجتماعي متميز؛ ومنها تأتي المسؤولية الاجتماعية للجامعة في تعظيم القيمة لجميع أصحاب المصالح ويتم تحقيق هذا الهدف بتهيئة بيئة عمل مناسبة، وإسهامها في دعم وتطوير الكادر الأكاديمي الذي يعد وظيفة أساسية من وظائف الجامعة لأجل خدمة اهداف المجتمع ككل (جابر ومهدي ،2011، 25)

وتتضمن النظرية الوظيفية حقيقة مفادها أن الجامعات بوصفها نسقاً اجتماعيّاً مكوَّناً من أجزاء تشارك في قيم خلقية مشتركة تحقق التكامل للنسق وتحافظ عليه، فهي تسهم في التنمية البشرية لأساتذتها، وتساعد على تقوية العلاقة بينها وبين مؤسسات المجتمع، وهنا يتعدى دور الجامعات الدور النظري المتمثل في أنها موطن للعلم والبحث النظري، إلى دورها مسؤولة عن دعم الأستاذ الجامعي؛ وتلمس مشكلاته وقضاياه، والعمل على حلها والنهوض به باستمرار. (حسن، 2013، 18)

سيكون تحديد عناصر الورقة على النحو الآتي:

أولاً: إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

تطور مفهوم المسؤولية الاجتماعية بشكل ملحوظ، وفرض نفسه منذ ظهوره في منتصف القرن الماضي حتى أصبح ركيزة أساسية لدى الباحثين في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واتسعت دائرته ليشمل القيم الأخلاقية في علاقات العمل. فإلى جانب النشاطات الإنتاجية وصل إلى هموم المجتمع والتقدم الاجتماعي ، حيث أظهرت الدراسات منها دراسة بن سعود(2010) ، ودراسة الخليوي(2016) أنه إذا ما نظرنا إلى دور الجامعات بوصفها نسقاً اجتماعيّاً في هذا الصدد قد نجد به الكثير من الخلل ، فالجامعات لم تصل إلى المتوقع منها في تطبيق المعايير الأخلاقية في رسم السياسات واتخاذ القرارات، مما ترتب عليه الكثير من المشكلات التي تواجه المجتمع، فأصبحت الجامعات تعاني من ضعف مستوى رضا مجتمع الجامعة الداخلي وخاصة الأكاديميين بسبب ظروف العمل، والعلاقات الاجتماعية، وضعف الحوافز، وعدم توفر المناخ الجيد الذي يشجع على البحث والتطوير بشكل فعال. فالمسؤولية الاجتماعية أمر في غاية الأهمية في فهم المهام الكبيرة للجامعات، حيث يبرز دور الجامعة تجاه الأساتذة كونه ركيزة من ركائزها، نتيجة للدور الكبير الذي يؤديه الأستاذ في التأثير في شخصيات الطلبة وتكوينهم العلمي. ولقد توصلت بعض الدراسات إلى نتائج متضاربة عن قضية المسؤولية الاجتماعية بالجامعات حيث أوضحت دراسة بن سعود (2010) أن أبرز معوقات المسؤولية الاجتماعية بالجامعات تتمثل في عدم وجود متخصصين في مجال المسؤولية الاجتماعية داخل الجامعة، بينما أوضحت دراسة الخليوي (2016) أن المعوقات المادية والتنظيمية هي الأساس في الحد من تفعيل المسؤولية بالجامعات.

بناء على هذا التضارب في نتائج الدراسات السابقة، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي:

ما مستوى أبعاد المسؤولية الاجتماعية وواقعها بجامعة بنغازي تجاه أعضاء هيأة التدريس؟

ويمكن الإجابة عن التساؤل الرئيس من خلال التساؤلات الفرعية الآتية:

1. ما مستوى البعد الإداري والتنظيمي (الأخلاقي) وواقعه بالجامعة تجاه أعضاء هيأة التدريس؟
2. ما مستوى البعد القانوني التشريعي وواقعه بالجامعة تجاه أعضاء هيأة التدريس؟
3. ما مستوى البعد الاقتصادي المالي وواقعه بالجامعة تجاه أعضاء هيأة التدريس؟
4. ما مستوى بعد التطوير البشري (الخيري) وواقعه بالجامعة تجاه أعضاء هيأة التدريس؟
5. ما مستوى البعد التقني والتكنولوجي وواقعه بالجامعة تجاه أعضاء هيأة التدريس؟

أهمية الدراسة:

1. يمكن لهذه الدراسة أن تسهم في تقديم بعض الإضافات للمعرفة العلمية المعنية بفهم وتفسير لمفاهيم جديدة كمفهوم المسؤولية الاجتماعية بإدارات الجامعات الليبية تجاه أعضاء هيأة التدريس، وكذلك يمكن أن توفر الأساسات النظرية لإجراء عدد من الدراسات والبحوث التطبيقية التي تتناول المسؤولية الاجتماعية للجامعة.
2. قد يشكل هذا البحث حافزا لأعضاء هيأة التدريس الجامعي، للتعرف على مستوى أبعاد المسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاههم، وتأصيل مفهوم المسؤولية الاجتماعية لدى الجامعة تجاه الهيأة التدريسية بجامعة بنغازي.

3. قد تسهم هذه الدراسة في تحديد المشكلات الإدارية، والتنظيمية، والتشريعية، والبشرية، والمالية التي تعرقل أعضاء هيأة التدريس وتتطلب الاهتمام وفق معايير موضوعية واضحة في إدارة الجامعة.

أهداف الدراسة

في ضوء طبيعة مشكلة الدراسة تهدف الدراسة إلى:

1. محاولة التعرف على مستوى أبعاد المسؤولية الاجتماعية وواقعها بجامعة بنغازي تجاه أعضاء هيأة التدريس وذلك من خلال:
2. التعرف على مستوى البعد الإداري والتنظيمي وواقعه بالجامعة تجاه أعضاء هيأة التدريس.

التعرف على مستوى البعد القانوني وواقعه بالجامعة تجاه أعضاء هيأة التدريس.

3. التعرف على مستوى البعد الاقتصادي المالي وواقعه بالجامعة تجاه أعضاء هيأة التدريس.
4. التعرف على مستوى بعد التطوير البشري وواقعه بالجامعة تجاه أعضاء هيأة التدريس.
5. التعرف على مستوى البعد التقني التكنولوجي وواقعه بالجامعة تجاه أعضاء هيأة التدريس.

متغيرات الدراسة:

متغيرات الشخصية: (وهي تتعلق بالبيانات الشخصية للمبحوث)

وتتمثل في: النوع الاجتماعي _ الدرجة العلمية _ سنوات الخبرة بالجامعة.

2.المتغير المستقل:

ويتمثل في أبعاد المسؤولية الاجتماعية بالجامعات، ويمكن قياسها بأبعاد المسؤولية وهي البعد الإداري والتنظيمي (الاخلاقي)، والبعد القانوني، والبعد البشري (الخيري)، والبعد الاقتصادي المالي، والبعد التقني والتكنولوجي.

3.المتغير التابع: ويتمثل في رضا أعضاء هيأة التدريس، وتحقيق أهدافهم.

حدود الدراسة

اقتصرت الدراسة على أعضاء هيأة التدريس في كلية الآداب بجامعة بنغازي، وذلك خلال العام الجامعي 2020/2021 م.

المفاهيم الإجرائية للدراسة:

_التعريف الإجرائي للمسؤولية الاجتماعية: هي التزام الجامعة تجاه أعضاء هيأة التدريس العاملين بها، من خلال قيامها بوظائفها المتمثلة في منحهم كافة الحقوق التي تمثلها أبعاد المسؤولية الاجتماعية؛ في الجانب الإداري والتنظيمي، والتشريعي، والبشري، و المالي، والتقني، التي تساهم في تطويرهم وحل مشكلاتهم وقدرتهم على مواجهة الثورة المعلوماتية، وتقاس باستجابات أعضاء هيأة التدريس عن فقرات استمارة المقابلة عن المسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاه أعضاء هيأة التدريس المعتمدة في الدراسة الحالية.

ـ التعريف الإجرائي لجامعة بنغازي: هي مؤسسة علمية تضم مجموعة من الأقسام العلمية تمنح درجة البكالوريوس، ومجموعة من الكليات الأدبية تمنح درجة الليسانس، كما تقدم هذه الكليات برامج للدراسات العليا تنتهي بمنح درجة الدبلوم ما فوق الجامعي أو الماجستير أو الدكتوراه، وفق نظام الدراسة الحالية.

التعريف الإجرائي للاتجاه: بأنه الموقف والقصد الذي يحدد نوع الاستجابة إيجابية أو سلبية التي ستقوم بها الجامعة نحو أعضاء هيأة التدريس.

ـ التعريف الإجرائي لأعضاء هيأة التدريس: هم الأساتذة الذين يحملون مؤهلات علمية إما: بدرجة أستاذ أو أساتذة مشاركين أو الأساتذة المساعدين أو المحاضرين، الذين يدرسون لبعض المقررات الدراسية لطلاب المراحل الجامعية الدنيا والعليا في كلية الآداب بجامعة بنغازي، ويقومون بواجباتهم في البحث العلمي وخدمة المجتمع.

الدراسات السابقة:

لقد حظي موضوع المسؤولية الاجتماعية، باهتمام متزايد من قبل الباحثين في مجالات عديدة وأجريت دراسات متعددة سنورد بعضا منها كما يلي:

1. **دراسة غادة السيد (2004)** بعنوان: دور الجامعة في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها

هدف هذه الدراسة إلى تعرف على الدور الذي تقوم به الجامعة في تنمية المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها ووضع تصور مقترح لزيادة فعالية دور الجامعة وبصفة خاصة في جامعة أسيوط، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي، وبلغ حجم العينة (1913) طالبا وطالبة. وتوصلت الباحثة إلى النتائج الآتية: استخلاص أبعاد للمسؤولية الاجتماعية ترتبط بعناصرها والأبعاد هي: المواطنة الصالحة – الانتماء للوطن – الحساسية لمشكلات المجتمع – إدراك فلسفة المجتمع وقيمة – إدراك الحقوق والواجبات – والعلاقات الإنسانية – المشاركة السياسية. إن المشاركة في أنشطة الجامعة تزيد المسؤولية الاجتماعية لدى طلابها، إنه لا توجد فروق بين الطلبة والطالبات في المسؤولية الاجتماعية، وإن سنوات الدراسة الجامعية توثر سلباً على مستوى المسؤولية الاجتماعية لديهم.

2. **دراسة محمد بن سعود بن عبد العزيز (2010)** بعنوان : دور مؤسسات التعليم العالي في المسؤولية الاجتماعية : هدفت الدراسة إلى التعريف بالمسؤولية الاجتماعية لمؤسسات التعليم العالي ، والتعرف على مدى إدراك رؤساء الأقسام الإدارية والأكاديمية لدور مؤسسات التعليم العالي في المسؤولية الاجتماعية ، والكشف عن المعوقات التي تحد من دور مؤسسات التعليم العالي في المسؤولية الاجتماعية ، والتعرف على التصور الاستراتيجي المقترح لدور مؤسسات التعليم العالي في المسؤولية الاجتماعية ، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي واستخدم الاستبانة أداة للدراسة . وتمثل مجتمع الدراسة في رؤساء الأقسام الإدارية والأقسام العلمية في جامعة حائل وبلغ عددهم (450). وتكونت عينة الدراسة من (170) من منسوبي جامعة حائل. وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: 1- أبرز ملامح إدراك رؤساء الأقسام الإدارية والأكاديمية لدور مؤسسات التعليم العالي في المسؤولية الاجتماعية تتمثل في اشتمال رسالة ورؤية مؤسسات التعليم العالي على خدمة

المجتمع. 2- أبرز المعوقات التي تحد من دور مؤسسات التعليم العالي في المسؤولية الاجتماعية تتمثل في عدم وجود متخصصين في مجال المسؤولية الاجتماعية داخل الجامعة. 3 - أبرز أساليب تفعيل دور مؤسسات التعليم العالي تتمثل في توظيف البحث العلمي لخدمة قضايا المجتمع. 4 - أبرز ملامح التصور الاستراتيجي المقترح لدور مؤسسات التعليم العالي في المسؤولية الاجتماعية هي ربط التعليم الجامعي باحتياجات المجتمع التعليمية والثقافية والمهنية والتنموية وواقع المجتمع وقضاياه.

3. **دراسة إسلام عصام هللو ،(2013)** : بعنوان دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيأة التدريسية ، هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع المحلي في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيأة التدريسية ، وتكون مجتمع الدراسة من أعضاء هيأة التدريس المثبتين في جامعة الأقصى الحكومية ، وقد بلغ حجم مجتمع البحث (388) عضو هيأة تدريس ، وباستخدام أسلوب العينة الطبقية تم توزيع (158) استبانة على عينة الدراسة ، ولتحقيق هدف الدراسة اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي ، وصمَّم استبانة، وتوصلت الدراسة إلى النتائج الآتية: أن دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية جاءت بدرجة منخفضة، وتبين عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (0.05) حول دور الجامعة في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية تعزى للمتغيرات (النوع ، العمر ، وسنوات الخدمة ، ومكان العمل) .

4. دراسة ميسر أسعد الرواشدة وأنمار الكيلاني (2013) : بعنوان واقع المسؤولية الاجتماعية لأعضاء هيأة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية، هدفت الدراسة إلى الوقوف على واقع المسؤولية الاجتماعية لأعضاء هيأة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية، إذ تكون مجتمع الدراسة من عمداء الكليات ورؤساء الأقسام وأعضاء هيأة التدريس في الجامعات الأردنية الحكومية لعام 6102/6102 ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث ببناء أداة الاستبانة، وزعت على أفراد الدراسة البالغ عددهم (209) من عمداء ورؤساء أقسام وأعضاء هيأة تدريس في الجامعات، وأظهرت نتائج الدراسة أن واقع المسؤولية الاجتماعية لأعضاء هيأة التدريس في الجامعات جاء متوسطاً، وأظهرت النتائج عدم وجود فروق دالة إحصائيا لمتغير المسمى الوظيفي بالجامعات الأردنية الحكومية لواقع المسؤولية الاجتماعية .

5. دراسة الخليوي (2016) : بعنوان المسؤولية المجتمعية لدى الجامعات الحكومية بمدينة الرياض : هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية لدى الجامعات الحكومية في مدينة الرياض من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس والقيادات الأكاديمية، والتعرف على الفروق ذات الدلالة الإحصائية لواقع تفعيل المسؤولية المجتمعية باختلاف متغيرات الدراسة : متغير الجامعة ، ومتغير العمل الحالي، ومتغير نوع

التخصص، والكشف عن المعوقات التي تحد من تفعيل المسؤولية المجتمعية، وتحديد المتطلبات اللازمة للتفعيل من وجهة نظر أفراد الدراسة وعينتها . انتهجت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، واستخدمت الاستبانة أداة للدراسة، طُبِّقت على فئتين هما: الأولى عينة عشوائية طبقية لأعضاء هيأة التدريس السعوديين بلغ عددهم (272). والثانية مجتمع القيادات الأكاديمية بلغ عددهم (267)، وتوصلت الدراسة إلى أن الدرجة الكلية لمحور (واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعة) كانت متوسطة. وحصلت جميع أبعاد واقع تفعيل المسؤولية المجتمعية على درجات متوسطة كما يأتي: (البعد المجتمعي) في المرتبة الأولى. (البعد البيئي) في المرتبة الثانية. (البعد الأكاديمي) في المرتبة الثالثة. (البعد التنظيمي) في المرتبة الرابعة. وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في واقع تفعيل جميع أبعاد المسؤولية المجتمعية بين أفراد الدراسة وعينتها لصالح فئة القائد الأكاديمي وفق متغير العمل الحالي. وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في واقع تفعيل البعد التنظيمي للمسؤولية المجتمعية بين أفراد الدراسة وعينتها لصالح الذين ينتمون إلى جامعة الأميرة نورة وفق متغير الجامعة. وتوجد فروق ذات دلالة إحصائية في واقع تفعيل البعد البيئي للمسؤولية المجتمعية بين أفراد الدراسة وعينتها لصالح الذين ينتمون لجامعة الأميرة نورة وفق متغير الجامعة. كما توجد فروق ذات دالة إحصائية بين أفراد الدراسة وعينتها لصالح ذوي التخصص الإنساني وفق متغير التخصص في واقع البعد نفسه. وأن الدرجة الكلية لمحور (معوقات تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعة) كانت متوسطة. وكانت جميعها بنفس الترتيب: (المعوقات المادية) و(المعوقات التنظيمية) و(المعوقات البشرية). وأن الدرجة الكلية لمحور (متطلبات تفعيل المسؤولية المجتمعية للجامعة) كانت عالية. وحققت مجالات المتطلبات المراتب الآتية: (المتطلبات المادية) في المرتبة الأولى و (المتطلبات التنظيمية) في المرتبة الثانية و (المتطلبات البشرية) في المرتبة الثالثة.

6. دراسة مديحة فخري (2016): بعنوان تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة، تهدف الدراسة إلى وضع تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة، وذلك من خلال محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية: ما الواقع الحالي للمسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة من وجهة نظر أعضاء هيأة التدريس. واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستهدفت الدراسة الميدانية الوقوف على اراء أعضاء هيأة التدريس في واقع المسؤولية الاجتماعية للجامعات وكذلك آرائهم في كيفية تنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات وتمثلت أداة الدراسة في الاستبانة، وتكونت العينة من أعضاء هيئة التدريس بعدة كليات بالجامعات المصرية. ووُضع تصور مقترح جاء في صورته النهائية على النحو الآتي: المساهمة في تنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية

_ تفعيل وظائف الجامعات وما تشـمله في كل منها من مسـؤوليات_ توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع. كما كانت آليات تحقيق التصـــور المقترح في المحاور التالية: الطلاب _ البحث العلمي وأعضـــاء هيأة التدريس _ خدمة المجتمع.

ثانياً: ماهية المسؤولية الاجتماعية وتعريفاتها:

المسـؤولية كلمة حديثة الاسـتعمال ليس لها وجود في اسـتعمالات فقهائنا الأقدمين، وإنما هي تعبير معاصـر اســـتعمله بعض الفقهاء المتأخرين، وبالنظر إلى الأدبيات نجد أنه لا يوجد حتى وقتنا الحاضـــر تعريف محدد للمســـؤولية الاجتماعية بشـــكل محدد وقاطع يكتســـب بموجبه قوة إلزام قانونية وطنية أو دولية، ولا تزال هذه المسؤولية في جوهرها أدبية ومعنوية. (العبيري، 1426 هـ ،52).

• **ويرى سيد عثمان** (1996م، 27) بأن " المسؤولية هي مساءلة عن مهام أو سلوك أو تصرف، وتحديد مدى موافقته لمتطلبات بعينها. إن المســـؤولية التي نتحدث عنها لا تدل على علاقة واقع، بل على علاقة حق يقرره الشـخص، وهي اسـتعداد فطري للمقدرة على أن يلزم المرء نفسـه، وأن يفي بالتزامه بجهده الشـخصـي، وبهذا فإن المسؤولية سمة يأخذها الإنسان عن ذاته.

والمسؤولية ليست مسألة مطلقة ولكنها ذات ارتباط أساسي بالقانون، سواء أكان قانون الطبيعة بطريقة قدرية على نسق واحد، أم القانون الإنساني الوضعي أم الديني أم الأخلاقي. وأن المسؤولية من خصائص الإنسان وحده، لذا فإن مسؤولية الإنسان تقع في إطار الممكن قبل أن يجعل نفسه مسؤولاً أخلاقيا. (دراز ،1973، 11)

ويُعرف زهران المسؤولية الاجتماعية بأنها:" مسؤولية الفرد الذاتية عن الجماعة أمام نفسه وأمام الله وهي الشعور بالواجب الاجتماعي والقدرة على تحمله والقيام به".

إن مفهوم المسـؤولية الاجتماعية يرتبط ويتداخل مع عدد من المفاهيم مثل الحقوق والواجبات والمواطنة والأخلاق والقيم والضـمير الاجتماعي والإدراك الاجتماعي والوعي الاجتماعي والإحسـاس بالهوية الاجتماعية والتكليف في المفهوم الإسلامي. (زهران، 1984، 229)

وقد عرف البنك الدولي المسـؤولية الاجتماعية على أنها: التزام أصـحاب النشـاطات التجارية بالمسـاهمة في التنمية المســتدامة من خلال العمل مع موظفيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحســين مســتوى معيشـة الناس بأسـلوب يخدم التجارة ويخدم التنمية في آن واحد. (الأسـرج، 2011 ،24). وأن في هذا التعريف للبنك الدولي المسؤولية الاجتماعية تطور ملحوظ لمفهوم المسؤولية الاجتماعية ومدى الاهتمام بها وعدِّها عنصراً مهمّاً للتنمية الشاملة.

وعُرفت المسؤولية الاجتماعية للجامعات باعتبارها سياسة ذات إطار أخلاقي لأداء مجتمع الجامعة من (طلبة، وطاقم تدريس، وإداريين، وموظفين) مسـؤولياتهم تجاه الآثار التعليمية والمعرفية والبيئية التي تنتجها الجامعة، في حوار تفاعلي مع المجتمع لتعزيز تنمية إنسانية مستدامة". (كمال، 2011، 45)

عناصر المسؤولية الاجتماعية:

حدد المختصـون في المجال الاجتماعي عناصـر المسـؤولية الاجتماعية في ثلاثة عناصـر تتكامل فيما بينها، ويدعم كل منهما الأخر، ولا يمكن الاســتغناء عن أحدهما في ظل وجود الآخر. (الثبيتي ،2000، 16) وهذه العناصر جاءت على النحو الآتي:

•الاهتمام: وهو يتضـمن الارتباط العاطفي بالجامعة، وحرص الفرد على سـلامتها وتماسـكها واسـتمرارها وتحقيق أهدافها، والاهتمام له أربع مستويات وهي:

• الانفعال مع الجماعة، ويكون بصـورة آلية، حيث يسـاير الفرد حالتها الانفعالية بصـورة لا إرادية، ودون اختيار أو قصد أو إدراك ذاتي.

• الانفعال بالجماعة، ويكون بصورة إرادية حية يدرك الفرد ذاته أثناء انفعاله بالجماعة.

• التوحد مع الجماعة، وهو شعور الفرد بالوحدة المصيرية معها.

• تعقل الجماعة، حيث تملأ الجماعة عقل الفرد وفكره وكيانه، وتصـبح موضـوع نظره وتأمله، ويوليها قدرا كبيرا من الاهتمام المتفكر، حيث يدرسها ويحللها ويقارنها بغيرها.

• الفهم: مسؤولية الفهم تتضمن فهم الفرد للجماعة، وللمغزى الاجتماعي لسلوكه، وينقسم إلى قسمين:

• فهم الفرد للجماعة، فهم الفرد للأهمية الاجتماعية لسلوكه.

• المشاركة: ويقصد بها مشاركة الفرد مع الآخرين في عمل ما يمليه الاهتمام وما يطلبه الفهم، من أعمال تساعد الجماعة في تحقيق أهدافها، حين يكون مؤهلا اجتماعيا لذلك. (الدليمي ،1989، 23)

مبادئ ودوافع المسؤولية الاجتماعية:

تتلخص مبادئ ودوافع المسؤولية الاجتماعية فيما يأتي:

_ إن الجميع يتحمل المسؤولية تجاه النفس والأسرة والمجتمع، المشاركة في العمل الخيري هو أساس الاستقلال الاقتصــادي، يجب أن تســعى الحكومات إلى تشــجيع أفراد المجتمع لكي يســاعدوا أنفســهم، ربط المســؤولية الاجتماعية بالمعتقدات والقيم الإســلامية، رد الجميل للمجتمع بالإنفاق على الأعمال الخيرية، إن المســؤولية الاجتماعية وسيلة للالتزام الإيجابي للشركات والمؤسسات الخيرية والوقفية تجاه المجتمع من خلال تنمية الموارد البشرية. (عجيلات، 2012، 3)

أبعاد المسؤولية الاجتماعية:

من بين الرواد الباحثين والإداريين الاجتماعيين الذين ركزوا على البعد الاجتماعي للمؤســســات نجد Carooll الذي قدم نموذجا من أكثر النماذج شـهرة، حيث يعتمد هذا النموذج في مجال المسـؤولية الاجتماعية على أربعة أبعاد أساسية هي:

1.المسؤولية الاقتصادية: تتضمن فكرة المسؤولية الاقتصادية بالدرجة الأولى التركيز على تحقيق الأرباح للمالكين والإدارة والعاملين والمساهمين فيها، وقد عبر Drucker عن ذلك بقوله إن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسة

تتمثل أولاً بتحقيق الأرباح الاقتصادية التي تمكنها من تغطية التكاليف المستقبلية؛ لأنها إذا لم تستطع المؤسسة تحقيق هذه الأرباح فإنها لن تتمكن من تلبية أية مسؤوليات اجتماعية أخرى، لهذا فإن المسؤولية الاجتماعية تركز على بعدين: اقتصادي واجتماعي وكل منهما يكونان في توازٍ مع بعضهما حتى تتحقق المسؤولية الاجتماعية .

2.المسؤولية القانونية: هناك من يرى أن المسؤولية الاجتماعية التزام وواجب قانوني، أي إن المؤسسات عند ممارستها لأنشطتها ووظائفها المختلفة يجب أن تكون متفقة ومتطابقة مع منظومة القوانين والتشريعات النافذة إلى جانب سعى هذه المؤسسات إلى تحقيق أهدافها الربحية.

3.المسؤولية الأخلاقية: تتمثل في ضرورة التزام المؤسسات عند قيامها بوظائفها ومهامها باتباع الأسس والقواعد التي تتفق مع منظومة القيم والضوابط والعادات والتقاليد واحترام الثقافات الأساسية والفرعية دون إلحاق أي ضرر بالمجتمع ومكوناته.

4.المسؤولية الاجتماعية: المبدأ الأساسي في هذا البعد هو البحث بشكل دائم عن الأساليب والطرق التي تساعد في تحسين نوعية الحياة للعاملين ولأفراد المجتمع، وذلك من خلال إسهاماتها الطوعية بأموالها وبرامجها لصالح المجتمع وذلك عبر دعم برامج التنمية المحلية، وهذا ما يساهم في ضمان بقاء المؤسسة وتطورها وتحسين صورتها أمام المجتمع.

ومن خلال هذه الأبعاد حسبCarooll نجد أنها أبعاد مترابطة ومتكاملة، بحيث لا يجب على المؤسسة أن تركز على بعد وتهمل البعد الآخر، مثلا ألَّا تركز على مسؤولياتها الاجتماعية دون أن تكون قد لبت مسؤولياتها الاقتصادية والقانونية والأخلاقية. (ناصر، الخضر،18،2013)

أهم النظريات المفسرة لتبني المؤسسات للمسؤولية الاجتماعية.

ستقوم الباحثة بالاسترشاد بنظرية البنائية الوظيفية، ونظرية المسؤولية الاجتماعية، ونظرية الشرعية إطاراً للدراسة لتفسير عملية الاتصال في نطاق المسؤولية الاجتماعية للعلاقات داخل المؤسسات وصولاً إلى الحقيقة، ونستعرض الأفكار العامة للنظريات كالآتي:

1 _ **نظرية البنائية الوظيفية** : تنظر النظرية الوظيفية للمجتمع على أنه نسق يضم مجموعة من العناصر المتساندة التي تسهم في تحقيق التضامن الاجتماعي ، وتركز الوظيفية على التوازن الاجتماعي للمجتمع ، وتؤدي المؤسسات دورا مهما في الاستقرار الاجتماعي، وتلبية حاجات المجتمع الأساسية، ويؤكد رواد الوظيفية على أهمية وجود نوع من الاتفاق أو الشعور العام لقيام نوع من التماسك حول عدد من القيم التي تشكل درجة الوعي الاجتماعي والاتفاق العام الذي يحدد الأيديولوجيا الاجتماعية التي تعزز من عمليات التضامن الاجتماعي واتفاق الأعضاء ومكونات النسق حول جميع الأهداف العامة التي يهدف إليها النسق وأعضائه . فقد اهتم بارسونز بالنسق وأولاه مكانة كبيرة في تحليلاته، ويفترض أن بالإمكان تحليل المجتمعات باعتبارها أنساقا ، وأن تواتر الفعل الاجتماعي يؤدي إلى ظهور النسق الاجتماعي أو النظام الاجتماعي الذي تجتمع عناصره من بعد

ذلك في عملية التوافق أو التوحد المعياري أو الثقافي، فحسب رأيه لابد أن يفي أي نسق بأربعة شروط أو بمعنى آخر لكي يعمل النسق لابد أن يكون قادرا على حل أربعة مشكلات أساسية أسماها المتطلبات الوظيفية، وهي لا تعمل فحسب في التنظيم الاجتماعي، بل تتعلق بالحاجات الشخصية لأعضاء المجتمع، وهذه المتطلبات هي التكيف مع البيئة_ وتحقيق الهدف_ والحفاظ على النمط_ وضبط التوتر _ والتكامل، وهكذا فالنسق عنده كل مكون من أجزاء تتشارك في قيم خلقية مشتركة تحقق التكامل الاجتماعي للنسق وتحافظ عليه، وتلك هي فكرة التساند التي يصل خلالها الأمر في النهاية إلى التوازن الاجتماعي . (البشتي، 1997، 142)

وتُعد البنائية الوظيفية الجامعة على رأس الأنساق الاجتماعية التي تتضمن هذه المتطلبات، لذلك فالبنائية الوظيفية تهتم بتناول العمليات الداخلية للنسق الجامعي وعلاقته بالأنساق الاجتماعية الخارجية الأخرى منطلقة في دراستها للجامعة من ثلاث مسلمات هي: أن المجتمع يتكون من أجزاء متكاملة، تتأثر الأنساق بالتغيرات التي تحدث في أي نسق، وأن التغيرات التي تحدث في الأنساق يمكن تحليلها من خلال مساهمة هذه التغيرات في المحافظة على توازن النسق.

2: نظرية المسؤولية الاجتماعية: تُعنى نظرية المسؤولية الاجتماعية بوضع ضوابط أخلاقية في المؤسسات والتزام المؤسسة تجاه المجتمع المحلى الذي تعمل فيه، وذلك عبر المساهمة بمجموعة كبيرة من الأنشطة الاجتماعية مثل محاربة الفقر وتحسين الخدمات ومكافحة التلوث وخلق فرص عمل وحل مشكلة المواصلات وغيرها. حيث نادت نظرية المسؤولية على ضرورة أن تعمل المؤسسة على تحقيق رفاه المجتمع وأن تسهم في تنميته وتطويره.

_ فنظرية المسؤولية الاجتماعية تعتني بالسياق أو البيئة الاجتماعية المحيطة وتأخذها في الاعتبار أثناء ممارسة العمل، سواء كان ذلك في العلاقات العامة أو في أعمال المؤسسات والشركات، ذلك أنها تنادي بأن لا يقتصر عمل المؤسسات والشركات على هدف تحقيق الأرباح للمالكين والمساهمين فحسب، لكنها تشدد على الجوانب الأخلاقية في ممارسة العمل، كذلك اعتناؤها بعملية التنمية للمجتمع عموما، فهي تؤمن أن استمرار أعمال المؤسسة وتحقيق الأرباح لها لابد له من تنمية للمجتمعات المحيطة التي تعمل بها، وقد أدركت مؤسسات القطاع الخاص أنها غير معزولة عن المجتمع وتنبهت إلى ضرورة توسيع نشاطاتها لتشمل ما هو أكثر من النشاطات الإنتاجية مثل هموم المجتمع والبيئة، وإلى ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الأضلاع الثلاثة التي عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة وهي النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة.

وتعتقد الباحثة أن نظرية المسؤولية الاجتماعية في العلاقات داخل المؤسسات هي من النظريات المناسبة لتفسير المسؤولية الاجتماعية في المؤسسات الجامعية، وستستعين بها الباحثة في دراستها هذه، كونها أكثر النظريات التي تعتني بالجوانب الاجتماعية والإنسانية في الأعمال عموما، وداخل نطاق العمل الجامعي وتجاه المجتمع خصوصا.

3. **نظرية الشرعية:** تشير نظرية الشرعية إلى أن المؤسسات قد تحاول إضفاء الشرعية لتشريع نشاطاتها بنشر تقارير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، من أجل الحصول على موافقة ومساندة من المجتمع في دعم استمرار وجودها، ومن ثَمَّ، تُعد المسؤولية الاجتماعية "رخصة للعمل".

وترى النظرية أن إعداد تقارير المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هو **عقد اجتماعي** بين المؤسسة والمجتمع الذي تعمل فيه، يزودها بالشرعية القانونية لامتلاك واستعمال المصادر الطبيعية وإمكانية استئجار المستخدمين. والعقد الاجتماعي مفاده أن أية مؤسسة ترتبط بعلاقة تعاقدية، قد تكون صريحة أو ضمنية مع المجتمع، ويترتب على العلاقة التعاقدية بين المجتمع والمؤسسة أن تقوم المؤسسة بوظيفتين رئيستين هما: وظيفة الإنتاج، التي تتضمن تقديم خدمات نافعة ومرغوبة للمجتمع ووظيفة التوزيع ، وهنا ليس توزيع المنتجات، بل توزيع العوائد والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية على المجموعات المتواجدة في المجتمع بعدالة، التي تشكل أصلا القاعدة التي تستمد منها المؤسسة مواردها، ومنه على المؤسسات أن تعمل بصورة متوازنة وعقلانية على استخدام موارد المجتمع بكفاءة عالية وتوزيعه على المجتمع بعدالة . (محمد، ومصطفي، دون تاريخ، 4_ 6) وترى الباحثة أن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات هي الوسيلة التي تستخدمها المؤسسات لإدارة وتنظيم علاقاتها تجاه المتعاملين معها.

ثالثاً: المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

ماهية الجامعة وأهدافها ووظائفها: ذكر خليفة وآخرون (2004م، 144) **أن الجامعة كلمة جامعة في اللغة العربية** اسم فاعل من "جمع" ولو تمعنا قليلاً وتأملنا للاحظنا أن الجامعة في الوقت الحاضر هي المكان الذي يجمع الأشخاص من أجل إيجاز أعمال ووظائف شتى. وإما مأخوذة من كلمة " university " كلمة الجامعة باللغة الإنجليزية فهي تعني الاتحاد الذي يضم ويجمع القوى ذات النفوذ في مجال السياسة " universitas من أجل ممارسة السلطة. ونلاحظ أن الكلمة العربية (جامعة) هي ترجمة دقيقة للكلمة باللغة الإنجليزية لأن من مدلولاتها أنها تعني التجمع والتجميع.

وتُعرف الجامعة بأنها: مؤسسة علمية مستقلة ذات هيكل تنظيمي معين وأنظمة وأعراف وتقاليد أكاديمية معينة، وتتمثل وظائفها الرئيسية في التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع، وتتألف من مجموعة من الكليات والأقسام ذات الطبيعة العلمية التخصصية وتقدم برامج دراسية متنوعة في تخصصات مختلفة منها ما هو على مستوى البكالوريوس ومنها ما هو على مستوى الدراسات العليا تمنح بموجبها درجات علمية للطلاب. (الثبيتي، 2000، 142)

أهمية الجامعة:

تُمثل الجامعات على مر العصور أهم مؤسسات الأمم والشعوب والمجتمعات في إحداث التطور والتنمية. وقد تعاظمت الأدوار الملقاة على عاتق الجامعات في تنامي وازدياد الطلب على المعرفة والتحولات الحضارية والمجتمعية وضرورات امتلاك القدرة على التنافسية والمحافظة على الخصوصية والهوية وتحدي تلبية وتوفير احتياجات ومتطلبات التنمية المستدامة. كل تلك القضايا والإشكالات والاحتياجات تفرض على الجامعات

تحديات وتحولات جسـيمة لخدمة مجتمعاتها والقيام بوظائفها المختلفة. (آدم،2014، 57). إن أي بلد يخطط لحياته ويرسم طريق مستقبله ويريد النماء الكامل لإشاعة الازدهار، لن يتحقق له ذلك ما لم يحقق لنفسه الاكتفاء الذاتي لإعداد المواطن الكفء كخطوة أولى من ثم تحقيق وجود ميادين التخصص والبحث العلمي.

ومما سـبق نؤكد أن الجامعات ومعاهد التعليم العالي تعد رموزاً للإيمان والإخلاص، وربما يعتمد مسـتقبل بني الإنسـان على توجيه أعمالها ومدى تأثيرها، والجامعة مؤسـسـة اجتماعية تؤثر في المجتمع المحيط بها وتتأثر به أيضـاً. ولم تعد الجامعة في هذا العصـر كما كانت سـابقاً فقط لتخريج التخصـصـات المختلفة، بل إنها أصـبحت قائدة لخط التطور والتقدم، وراسـمة لطريق التنمية بما تكشـفه من حقائق وما تسـهم به من أفكار لعلاج مشـكلات المجتمع فهي تساهم مواجهة تحديات العصر ومتطلبات ونشر المعرفة وتوسيع آفاقها.

الوظائف الرئيسة للجامعات:

يؤدي التعليم دورا مهمّاً في تطوير المجتمع وتنميته وذلك من خلال إسـهام مؤسـساته في تخريج الكوادر البشـرية المدربة على العمل في المجالات كافة والتخصصات المختلفة، وتعد الجامعة من أهم هذه المؤسسات حيث يناط بها مجموعة من الأهداف تتدرج تحت وظائف رئيسة ثلاثة هي: (التعليم، وإعداد القوى البشرية، والبحث العلمي. إضـافة إلى خدمة المجتمع. (السـمادوني، 2005، 17)، وذكر زاهر (2006، 77) إن للجامعة ثلاث وظائف أساسية هي كالآتي: **التدريس (التعليم):** يعد التدريس وظيفة مهمة من وظائف جميع المؤسسات التعليمية ومنها الجامعات، فعن طريق التدريس تنتشـر المعرفة وبنتقل التراث الثقافي والحضـاري من جيل إلى جيل، ويؤدي ذلك إلى إعداد وتنمية الدارسين وتهيئتهم لأعمال ونشاطات متعددة تساعد في ولوج مجالات العمل المختلفة.

البحث العلمي: يُعد البحث العلمي مهمًاً بالدرجة التي تحتلها عملية التدريس إن لم يكن أكثر أهمية منها، بسـبب تعقد مشـكلات الحياة وقضـايا المجتمعات الأمر الذي يؤكد يوما بعد يوم أهمية البحث العلمي في حل القضـايا والمشكلات التي تواجهها المجتمعات.

خدمة المجتمع: من خلال هذه الوظيفة تساهم الجامعات ومراكز البحث العلمي في انتقال المجتمعات من مرحلة إلى أخرى في سلم التطور والتنمية بحل المشكلات وحسن استخدام الموارد وتوظيفها وترتيب الأولويات.

أهداف الجامعة: للجامعة أهداف عديدة أنشئت من أجلها ولا ينبغي عليها تجاوزها، مالم يكن العصر يتطلب ذلك التغير، وكذلك أن يكون بدراسة واستشارة لما يناسب حاجة المجتمع وأعرافه وتقاليده.

وذكر عبد الغفار (1993، 14) أن المتخصـصـين يحددون للجامعة ثلاث مجموعات من الأهداف وتتلخص في الأهداف الآتية:

أهداف معرفية: وهي تتناول ما يرتبط بالمعرفة تطورا أو تطويرا أو انتشارا.

أهداف اقتصـــادية: من شـــأنها أن تعمل على تطوير اقتصـــاد المجتمع والعمل على تزويده بما يحتاج إليه من خامات بشرية وما يحتاج إليه من خبرات.

أهداف اجتماعية: من شأنها أن تعمل على استقرار المجتمع وتخطى ما يواجه من مشكلات اجتماعية. وإضافة إلى خدمات ووظائف الجامعات، فإن لها وظيفة جديدة هي بناء مجتمع المعرفة من خلال توليد المعرفة والمعلومة والتعامل معها بسهولة، وبثها عبر التقنيات المعلوماتية المعاصرة، لذلك فإن الجامعات هي المكان الحقيقي والمناسب في تنمية مجتمع المعرفة وبنائها. (مرصد التعليم العالي، 2012، 36)

مبررات اهتمام الجامعات بالمسؤولية الاجتماعية:

ذكر (الأسرج، 2011، 26) أن العديد من الدراسات قد أشارت إلى أن بروز ذكر وتنامي مفهوم المسؤولية الاجتماعية جاء نتيجة العديد من التحديات كان من أهمها:

العولمة: تُعد من أهم القوى الدافعة لتبني المنظمات لمفهوم المسؤولية ترفع شعار (MNCs) الاجتماعية، حيث أضحت العديد من الشركات متعددة الجنسية المسؤولية الاجتماعية، وأصبحت تركز في حملاتها الترويجية على الاهتمام بحقوق الإنسان، والالتزام بتوفير ظروف عمل آمنة للعاملين.

تزايد الضغوط الحكومية والشعبية: من خلال التشريعات التي تنادي بضرورة حماية المستهلك والعاملين والبيئة، الأمر الذي قد يكلف المنظمة أموالاً طائلة إذا ما رغبت في الالتزام بتلك التشريعات، وبخلاف ذلك قد تتعرض للخروج من السوق بشكل عام.

الكوارث والفضائح الأخلاقية: حيث تعرضت الكثير من المنظمات العالمية لقضايا أخلاقية، وهو ما جعلها تقدِّم أموالاً طائلة تعويضات للضحايا أو خسائر.

التطورات التكنولوجية المتسارعة: التي صاحبتها تحديات عديدة أمام منظمات الأعمال فرضت عليها ضرورة الالتزام بتطوير المنتجات، وتطوير مهارات العاملين، وضرورة الاهتمام بالتغيرات في أذواق المستهلكين وتنمية مهارات متخذي القرار، خاصة في ظل التحول من الاقتصاد الصناعي إلى اقتصاد قائم على المعلومات والمعرفة، وزيادة الاهتمام برأس المال البشري بدرجة أكبر من رأس المال المادي.

إن ظهور التصنيفات العالمية للجامعات وضعت على عاتق الجامعات ضرورة الاهتمام بالمسؤولية الاجتماعية، والبحث العلمي الجاد القادر على حل مشكلات المجتمع وقضاياه.

عوامل نجاح المسؤولية الاجتماعية للجامعات:

حتى تنجح الجامعات في تطبيق المسؤولية الاجتماعية لها هناك العديد من العوامل الرئيسة وهي كالآتي: (الأسرج، 2011، 136)

_ ضرورة إيمان المؤسسة بقضية المسئولية الاجتماعية نحو المجتمع، وأن تكون هناك قناعة ويقين من قبل كل مسؤول فيها، وأنه أمر واجب على كل مؤسسة تجاه المجتمع الذي تعيش فيه، وهو أمر لا تتفضل به المؤسسة على مجتمعها بل تفتخر به وتعده واجباً عليها.

_ أن تقوم المؤسسة بتحديد رؤية واضحة نحو الدور الاجتماعي الذي تريد أن تتبناه والقضية الرئيسة التي ستهتم بالعمل على المساهمة في معالجتها والمبادرة التي ستقدمها للمجتمع بدلاً من الانتقاد والشكوى للسلبيات الموجودة.

_ يجب على المؤسسة أن تخصص مسؤولا متفرغاً تفرغاً كاملاً لهذا النشاط، وتحدد له الأهداف والمخططات المطلوبة، ويرتبط مباشرة بالإدارة العليا ويمنح الصلاحيات المطلوبة.

_ من أكبر المعوقات التي تواجه المؤسسات رغبتها في الانطلاق من خلال مشاريع كبيرة وضخمة وذات أرقام عالية، ولا ضرر في أن توضع هذه الأهداف على المدى البعيد، ولكن حتى يتم البدء في مثل هذه البرامج يجب أن تكون الانطلاقة من خلال أهداف صغيرة ومحدودة تكبر بمرور الأيام لتحقق المشاريع والبرامج الكبيرة.

_ الحرص على عدم الإعلان عن البرامج الاجتماعية إلا بعد انطلاقها.

_ الاهتمام بجعل هذه البرامج الاجتماعية قائمة بذاتها مستقبلاً وتعمل على تغطية مصروفاتها بنفسها حتى يكتب لها الاستمرار والبقاء، وحتى لا تصبح مركز تكلفة قد تلجأ المؤسسة إلى الاستغناء عنه.

مجالات المسؤولية الاجتماعية لعضو هيأة التدريس الجامعي:

إن عضو هيئة التدريس الجامعي يمثل حجر الأساس في مسيرة المؤسسة الجامعية ولا يمكن لأي جامعة أن تؤدي وظائفها، وتحقق أهدافها بفاعلية دون توافر القوى البشرية المؤهلة، والتي من المتوقع أن تؤدي مسؤولياتها الاجتماعية إما بصورة فردية أو جماعية، مما يجعل مؤسسات التعليم تحقق أهدافها بنجاح، وقد ازدادت مسؤوليات عضو هيأة التدريس الجامعي في هذا العصر، حيث لم تعد تقتصر على توصيل المعرفة، بل تعدت ذلك إلى العمل على ترسيخ القيم ونشر المعرفة والمهارات في المجتمع. (ليبه وآخرون، 1990، 121) إن مسؤوليات عضو هيأة التدريس الجامعي تتشكل على أساس طبيعة مهنته التي تجعل منه رائدا لطلابه، وأن تحقيق احتياجات الشباب الجامعي مرهون أساسا بما يتلقاه الشباب من إعداد وتدريب في المؤسسة الجامعية بما يتوافق مع تطلعاتهم المستقبلية وطموحاتهم. (الرشيد،1995، 4)

•دور الجامعة في تعزيز المسؤولية الاجتماعية تجاه الهيأة التدريسية:

على الرغم من كون المسؤولية الاجتماعية قيمة ذاتية تمثل رقابة ذاتية للفرد، إلا أنها في عملية بنائها تعد نتاجا اجتماعيا يتم تعلمه من خلال المؤسسات الاجتماعية المختلفة، ويبدأ تعلمها منذ الصغر في الأسرة باستخدام عملية التنشئة والتربية.

وفي المراحل التالية يتم اكتساب المسؤولية الاجتماعية من خلال التعليم في مؤسسات المجتمع المختلفة ومن ثَمَّ، فهي قابلة للتعديل والإصلاح.

إن تعزيز المسؤولية الاجتماعية وتنميتها لا يحدث من فراغ، وإنما يحدث في المؤسسات الاجتماعية وبالتحديد المؤسسات التعليمية. (شريت، 2003، 100)

وتبرز أهمية المؤسسة الاجتماعية في دعم أدوار عضو هيأة التدريس الجامعي ومسؤولياته من خلال توظيف الحقوق الآتية:

• تشجيع الأعمال البحثية والتطويرية المشتركة بين الأكاديميين والاقتصاديين والتربويين على اعتبار أن الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الحاضنة الأساسية للبحث العلمي.

• عقد لقاءات دورية بين العاملين في الجامعات للاطلاع على المستجدات والمتغيرات الدولية بهدف التحسين والتطوير المستمر لأداء أعضاء هيأة التدريس في مجال التطوير الذاتي لهم والتعامل مع الطلبة وخدمة المجتمع.

• الحرص على توفير بيئة عمل مناسبة تعكس مدى رضا أعضاء هيأة التدريس.

• تسجيل أعضاء هيأة التدريس في التأمينات الاجتماعية كالتأمين الصحي والتأمين الاجتماعي، والاهتمام بظروف وشروط العمل والالتزام بالحقوق الأساسية لهم.

• التركيز على الدور الأخلاقي لجميع العاملين في الجامعة عن طريق ترسيخ قيم تحمل المسؤولية والالتزام والعدل والمحاسبة والمشاركة الجماعية.

• تشكيل وحدات لضمان جودة التعليم في الجامعة تتولى مهمة تعزيز المسؤولية الاجتماعية من خلال الخطط الاستراتيجية للجامعات، ومن ناحية أخرى تسعى الوحدة إلى تنسيق الجهود لدعم أدوار أعضاء هيأة التدريس ومسؤولياتهم.

• العمل على تعزيز مكانة الأستاذ الجامعي من خلال الدعم المادي والمعنوي وتقوية التواصل الإداري مع أعضاء هيأة التدريس والالتزام بكافة حقوقهم، فضلا عن التأكيد على مجال تحمل المسؤوليات الاجتماعية تجاه الطالب والجامعة والمجتمع. (الفتلاوي، 2008، 195)، وما يؤكد أهمية المؤسسة الاجتماعية في دعم أعضاء هيأة التدريس ما تتضمنه نظرية المسؤولية الاجتماعية من حقيقة مفادها: ضرورة حرص المؤسسة على مصالح العاملين بها واحترام حقوقهم والالتزام بالمعايير الأخلاقية عند رسم السياسات واتخاذ القرارات والعمل على تحقيق التوازن بين مصالح المؤسسة ومصالح العاملين فيها.

كما أن هناك معايير دولية لقياس المسؤولية الاجتماعية (كالأيزو IS 26000) الذي يشمل المجالات الآتية: حقوق الإنسان الحقوق العمالية، وممارسات العمل، حماية البيئة، حقوق المستهلك، التنمية والمشاركة المجتمعية . إذا للمسؤولية الاجتماعية جوانب، اقتصادية، وقانونية، وإنسانية، وأخلاقية، وماهي إلا طريقة عمل للمؤسسات تضفي الصبغة الأخلاقية على نشاطاتها وتكون القضايا الاجتماعية والبيئية جزءا من سياساتها وممارساتها.

الإطار التحليلي للدراسة

الإجراءات المنهجية للدراسة:

تتمثل الإجراءات المنهجية المستخدمة في الدراسة في المنهج المتبع، ومجتمع الدراسة وعينتها، والأدوات المستخدمة في جمع البيانات، وكذلك الأساليب الإحصائية المستخدمة وهي كالآتي:

أولاً: المنهج المتبع في الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي وهو الذي يهتم بوصف الظاهرة، كما هي في الواقع المَعيش ومن ثم دراستها، وتحليلها وتفسيرها.

ثانياً: مجتمع الدراسة وعينتها (تكون مجتمع الدراسة من جميع أعضاء هيأة التدريس في كلية الآداب بجامعة بنغازي، خلال عام 2020_ 2021. والبالغ عددهم (206) عضو هيأة تدريس، وفق آخر إحصائية متوفرة عن أعضاء هيأة التدريس في كلية الآداب لعام (2020).

عينة الدراسة: بلغ حجم عينة الدراسة (100) عضو هيأة تدريس، وتم اعتماد هذا العدد نظرا للظروف الاستثنائية التي تمر بها الجامعة، وعدم وجود أعضاء هيأة التدريس بسبب ظروف إعادة الاعمار، وانتشار جائحة كورونا فقد تم اختيار عينة عشوائية طبقية منتظمة من اجمالي عدد أعضاء هيأة التدريس في كلية الآداب بجامعة بنغازي، ويشكل هذا العدد نسبة (49%) من مجتمع الدراسة، وبلغ عدد الاستمارات المسترجعة والقابلة للتحليل الاحصائي (96) استمارة مقابلة.

ثالثاً: خصائص عينة الدراسة

يمكن توضيح خصائص عينة الدراسة من خلال متغيرات الدراسة المتمثلة في (النوع الاجتماعي والدرجة العلمية وسنوات الخبرة) وهي كالآتي:

ـ النوع: تقسيم النوع إلى قسمين (ذكر، أنثى)، وذلك كما يوضحه الجدول الآتي رقم (1):

جدول رقم (1) توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير النوع

النوع	العدد	النسبة %
ذكر	**66**	**% 68.75**
أنثي	**30**	**%31.25**
المجموع	**96**	**%100**

يُبين الجدول السابق توزيع مجتمع الدراسة حسب النوع، ويلاحظ أن أغلب مجتمع الدراسة حسب النوع هم من الذكور إذ بلغت نسبتهم (68.75%)، بينما بلغت نسبة الإناث من مجتمع الدراسة (31.25%)، وتعزو الباحثة ارتفاع نسبة الذكور في عينة الدراسة إلى إجراء المقابلات مع رؤساء الأقسام وذوي المناصب الإدارية بالجامعة لكونهم أكثر دراية بالإجراءات المتبعة في النظام الجامعي وذلك لغرض الحصول منهم على معلومات تفيد الدراسة، وكان أغلب من يتولى المناصب الإدارية بالجامعة من الذكور.

ـ الدرجة العلمية: تمّ تقسيم الدرجة العلمية إلى خمس درجات تصاعدياً (محاضر مساعد، محاضر، أستاذ مساعد، أستاذ مشارك، أستاذ)، وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (2):

جدول رقم (2) توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير الدرجة العلمية

الدرجة العلمية	العدد	النسبة %
محاضر مساعد	8	%8.33
محاضر	19	% 19.79
أستاذ مساعد	24	%25
أستاذ مشارك	35	%36.46
أستاذ	10	%10.42
المجموع	96	%100

يُبين الجدول السابق توزيع مجتمع الدراسة حسب الدرجة العلمية ، ويلاحظ أن أغلب مجتمع الدراسة حسب الدرجة العلمية هم من حملة درجة أستاذ مشارك، إذ بلغت نسبتهم (36.46 %) ، يلي ذلك الحاصلون على الدرجة العلمية أستاذ مساعد حيث بلغت نسبتهم (25%)، أما حاملو درجة محاضر فقد كانت نسبتهم (19.79%)، وحملة درجة أستاذ جاءت نسبتهم (10.42%)، وأقل نسبة كانت من حملة درجة محاضر مساعد وبلغت نسبتهم (8.33)، وتعزو الباحثة ارتفاع نسبة حملة درجة أستاذ مشارك إلى تعمد الباحثة في اختيار حملة الدرجة العلمية الأعلى لأنها الفئة العمرية الأكثر خبرة في مجال العمل بالجامعة .

ـ سنوات الخبرة كعضو هيأة تدريس: تقسيم سنوات الخبرة إلى ثلاثة أقسام (أقل من 5 سنوات، من 5 سنوات إلى 10سنوات، أكثر من 10سنوات)، وذلك كما يوضحه الجدول رقم (3):

جدول رقم (3) توزيع مجتمع الدراسة حسب متغير سنوات الخبرة.

سنوات الخبرة	العدد	النسبة %
أقل من 5 سنوات	11	% 11.45
5 _10سنوات	38	%39.6
أكثرمن10 سنوات	47	%48.95
المجموع	96	%100

يُبين الجدول السابق توزيع مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة، ويلاحظ أن أغلب مجتمع الدراسة حسب سنوات الخبرة يتمركز في فئة أكثر من 10 سنوات بنسبة (48.95%)، تليها نسبة المبحوثين الذين سنوات خبرتهم من 5 _ 10 سنوات إذ بلغت نسبتهم (39.6%)، وتقل النسبة من المبحوثين الذين مدة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات إذ بلغت نسبتهم (11.45%) من عينة الدراسة.

رابعاً: أدوات الدراسة

إلى جانب اعتماد الباحثة في هذه الدراسة على ما جاء به التراث النظري استعانت الباحثة بأساليب منهجية تعد، شائعة الاستخدام في الدراسات الاجتماعية، وقامت باختيار هذه الطرق بما يتلاءم مع موضوع الدراسة وأهدافها وهي الملاحظة بالمشاركة، وذلك من خلال طبيعة عمل الباحثة وملاحظة ما يحدث تلقائيا في ظروف طبيعية، ونموذج استمارة مقابلة استناداً إلى الدراسات السابقة المتعلقة بموضوع المسؤولية الاجتماعية للجامعات، فقد قامت الباحثة بتطوير أداة الدراسة لقياس مستوى وواقع أبعاد المسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاه أعضاء هيأة

التدريس، وتم تقسيم نموذج المقابلة إلى خمس أبعاد الأول يتعلق بالبيانات الأولية، والثاني يتعلق بالأداء الإداري والتنظيمي (الأخلاقي)، والثالث يتعلق بتطوير العنصر البشري (الخيري)، والرابع يتعلق بالجانب الاقتصادي المالي، والخامس يتعلق بالمجال التقني والتكنولوجي للجامعة، واشتمل كل بعد على عدد من العبارات، وقد أعطى لكل عبارة توزيعا وفق سلم (ليكرت) الخماسي .

_ صدق أداة الدراسة:

للتأكد من صدق أداة الدراسة وأنها تقيس ما أعدت لقياسه، اعتمدت الباحثة طريقة الصدق الظاهري، حيث قامت بعرض الأداة على عدد من الخبراء والمختصين لإبداء آرائهم، وملاحظاتهم عن المجالات وما تحويه من عبارات مترجمة لها، وبناء على ما قدمه المحكمون من ملاحظات حول أداة الدراسة، فقد عُدِّلت بعض العبارات وبقيت استمارة المقابلة تحتوي على (35) عبارة موزعة ضمن خمسة مجالات رئيسة.

– ثبات أداة الدراسة:

استخدمت الباحثة طريقة الاتساق الداخلي لقياس ثبات أداة الدراسة ككل، حيث بلغت قيمة ألفا كرونباخ لأداة قياس الأبعاد الإدارية والتنظيمية (الأخلاقية)، والاقتصادية المالية، والبشرية (الخيرية) والتقنية والتكنولوجية بالجامعة (0.73) وهو مرتفع، والمعاملات ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (α= 0. 05). ويعد ذلك كافيا لتحقيق أهداف الدراسة، وأن نوع البيانات معلميه، وموزعة توزيعا طبيعياً، إذ بلغت قيمة التوزيع الطبيعي لها (0.84)، وهي قيمة عالية.

سابعاً: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

لتحليل البيانات التي جمعت من مجتمع الدراسة استعانة الباحثة بالحزمة الإحصائية (SPSS)، واستخدمت الأساليب الإحصائية الآتية:

1. معامل ألفا كروبناخ لإيجاد قيمة معامل ثبات أداة الدراسة.

2. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمعرفة الأهمية النسبية (الرتب) لمستوى وواقع أبعاد المسؤولية الاجتماعية في كلية الآداب بجامعة بنغازي تجاه أعضاء هيأة التدريس.

3. الاختبار التائي(t_test) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة احصائية بين المتوسطات.

عرض النتائج ومناقشتها

أولاً: عرض النتائج

سُتعرض نتائج الدراسة وفقا لتساؤلاتها، وذلك على النحو الآتي:

السؤال الرئيس للدراسة: ما مستوى أبعاد المسؤولية الاجتماعية وواقعها في كلية الآداب بجامعة بنغازي تجاه أعضاء هيأة التدريس من وجهة نظرهم؟

للإجابة عن هذا السؤال الرئيس للدراسة استُخْرِجَت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة، والمتوسط الفرضي لأداة القياس، والقيمة التائية لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطين ذلك كما هو موضح بالجدول (4).

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاستجابات عينة الدراسة والمتوسط الفرضي لأداة القياس، والقيمة التائية لتحديد دلالة الفروق بين المتوسطين.

م	مستوى أبعاد المسؤولية الاجتماعية في كلية الآداب	حجم العينة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	القيمة التائية	الدلالة الإحصائية
1	**مستوى البعد الإداري التنظيمي (الأخلاقي)**	**96**	**7.7**	**3.38**	**95**	**1.093**	***0.000**
2	**مستوى البعد القانوني**	**96**	**9.00**	**2.923**	**95**	**0.000_**	****1.000**
3	**مستوى البعد الاقتصادي**	**96**	**8.00**	**3.490**	**95**	**8.532**	***0.000**
4	**مستوى البعد البشري (الخيري)**	**96**	**10.00**	**4.079**	**95**	**8.513**	***0.000**
5	**مستوى البعد التقني**	**96**	**6.58**	**3.33**	**95**	**9.318**	***0.000**
	المتوسط العام للمسؤولية .	**96**	**41.28**	**8.669**	**95**	**6.837**	***0.010**

***دال عند مستوى معنوية 0.05 = α ** دال عند مستوى معنوية 0.01 = α**

يتضح من الجدول (4) أن المتوسط الحسابي لاستجابات عينة الدراسة على أداة استمارة المقابلة قد بلغ (41.28) ، بانحراف معياري قدره (8.669) ، وباختبار الدلالة بين المتوسطات بلغت القيمة الاحتمالية(0.010) ، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة α=0.05 ، وتكشف هذه النتيجة عن انخفاض مستوى أبعاد المسؤولية الاجتماعية في كلية الآداب تجاه أعضاء هيأة التدريس ، وجاءت هذه النتيجة وفق توقعات أفراد عينة الدراسة ، وبالنظر إلى الخصائص المميزة لعينة الدراسة ، يمكن التأكيد على أنهم يحملون درجات علمية عليا ، ما بين أستاذ مشارك بنسبة (36.46%) ، ودرجة أستاذ مساعد بنسبة (25%)، وهي أعلى نسب من مجتمع الدراسة، الأمر الذي يؤكد حقيقة أنهم يعيشون ضمن مستويات عالية من الخبرة والنضج المهني والقيمي والتطبيع التنظيمي، وقد اتفقت نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة كل من دراسة ميسرو الكيلاني(2013)، ودراسة الخليوي (2016) ، ومديحة فخري (2016) من حيث واقع المسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاه أعضاء هيأة التدريس كان يميل إلى الانخفاض، كما نلاحظ من خلال نتائج هذه الدراسة أنه توجد فروق بين متوسطات مستوى أبعاد المسؤولية الاجتماعية في كلية الآداب، حيث نلاحظ أن جاء في المرتبة الأولى ضعف المسؤولية الاجتماعية المتعلق بالجوانب البشرية (الدعم والتدريب والتأمينات الصحية والاجتماعية) لدى عينة الدراسة تجاه أعضاء هيأة التدريس بكلية الآداب في جامعة بنغازي، إذ بلغ متوسطها الحسابي (10.00) حيث ظهرت هذه الجوانب وبقوة في الآونة الأخيرة، كما أظهرت النتائج الموضحة بالجدول أن الجوانب القانونية كـ(اللائحة 501 لسنة2010) جاءت بالمرتبة الثانية من الانخفاض إذ بلغ متوسطها الحسابي (9.00)، وتوضح النتائج أيضاً أن مستوى بعد المسؤولية المتعلقة بالجوانب الاقتصادية جاءت في المرتبة الثالثة من الانخفاض إذا بلغ متوسطها الحسابي (8.00)، أما في المرتبة الرابعة فقد جاء

ضـعف بعد المسـؤولية المتعلق بالجوانب الإدارية والتنظيمية (الأخلاقية) بمتوسـط (7.7)، وفي المرتبة الخامسـة جاء ضعف بعد المسؤولية في الجوانب التقنية بمتوسط (6.58)، وبفحص مجمل مستويات أبعاد المسؤولية تبين أن معدلها منخفض، مع أن المجال البشري هو الأكثر ضـعفا كمسؤولية تتولاها كلية الآداب بجامعة بنغازي من وجهة نظر عينة الدراسة .

وتعزو الباحثة هذا الارتفاع في ضعف المسؤولية تجاه المجال البشري والقانوني إلى عدم تطبيق التشريعات التي تمنح لأعضـــاء هيأة التدريس كامل حقوقهم، حيث لم تتوفر بعد شـــبكات معلوماتية تربط الجامعة بغيرها من المؤسسات كالمكتبات المحلية والعالمية، ولم يتوفر لأعضاء هيأة التدريس السبل التكنولوجية للاتصال الفعال من قبل الجامعة لتطبيق برنامج التعليم عن بعد بفاعلية. ولم يتحصـــلون على حقوقهم الخاصـــة بالتأمينات، وعليه توصـلت جُل النتائج بالدراسـة الحالية إلى أن أبعاد المسـؤولية الاجتماعية في كلية الآداب بجامعة بنغازي تجاه أعضاء هيأة التدريس جاءت في المستوى المنخفض.

ولتحليل مستوى أبعاد الدور الإداري والتنظيمي الأخلاقي للجامعة تجاه أعضاء هيأة التدريس، استخرج المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والرتبة لاستجابات عينة الدراسة، وذلك وفق الآتي:

يبين الجدول رقم (5) العبارات التي حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة لأعضاء هيأة التدريس في المجال المتعلق بالأداء الإداري والتنظيمي للجامعة.

جدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتحليل عبارات بعد الأداء الإداري والتنظيمي الأخلاقي.

ر. م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	**الإدارة بالجامعة تشارك اعضاء هيأة التدريس في عمليات التطوير والتحسين المستمر.**	**1.42**	**0.669**	**6**
2	**تعمل الجامعة على تعزيز الادارة الرشيدة.**	**1.69**	**0.761**	**5**
3	**توفر الادارة بالجامعة كافة امكانيات التعليم عن بعد لأعضاء هيأة التدريس.**	**2.26**	**0.747**	**3**
4	**متابعة وتقييم انشطة أعضاء هيأة التدريس بشكل مستمر من قبل الجامعة.**	**2.84**	**0.443**	**1**
5	**تمنحك الجامعة مجالا للمشاركة في اتخاذ القرارات.**	**2.19**	**0.677**	**4**
6	**تدعم الجامعة ادوار أعضاء هيأة التدريس ومسؤولياتهم**	**2.36**	**0.718**	**2**
	المتوسط العام لمجال الأداء الإداري والتنظيمي.	**7.7**	**3.38**	

لقد أظهرت النتائج الموضحة بالجدول رقم (5) أن عبارات البعد المتعلق بالأداء الإداري والتنظيمي للجامعة تجاه أعضـــاء هيأة التدريس كانت على النحو الآتي: احتلت عبارة تدني مســـتوى التقييم والمتابعة من قبل الإدارة

بالجامعة لأنشطة أعضاء هيأة التدريس بشكل مستمر المرتبة الأولى، أما عبارة الإدارة بالجامعة لا تدعم أدوار أعضاء هيأة التدريس في عمليات التطوير والتحسين المعاصرة والمستمرة فقد احتلت المرتبة الثانية، في حين احتلت فقرة عدم ملاءمة الهيكل والمناخ التنظيمي الحالي للتعليم الجامعي بالوقت الحالي لمواكبة التعليم عن بعد، فلا تعمل الإدارة على مراقبة عملية التعليم عن بعد ولم توفر البنية التحتية لتطبيقه بالشكل الفاعل المرتبة الثالثة، واحتلت العبارة أن الجامعة لا تمنحهم مجالا للمشاركة في اتخاذ القرار، بل القرارات إلزامية من قبل الإدارة المرتبة الرابعة، وفي حين احتلت عبارة أن مقاومة التغيير الجيد من قبل الإدارات يمثل تحدياً قوياً وكبيراً أمام حقوق أعضاء هيأة التدريس، وقصور معايير تقييم الأداء، وصعوبة انسجام الهياكل التنظيمية بالجامعة وعدم تحديثها تقف دون تحقيق الجامعة لمسؤوليتها الاجتماعية تجاه أعضاء هيأة التدريس، وتعزيز الإدارة الرشيدة المرتبة الخامسة . بينما إدارة الجامعة تشارك أعضاء هيأة التدريس في عمليات التطوير والتحسين المستمر جاءت بالمرتبة السادسة والأخيرة، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الخليوي (2016) بأن المعوقات الإدارية والتنظيمية تحد من المسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاه أعضاء هيأة التدريس. كما أن هذه النتيجة لا تتفق مع ما جاءت به المعايير الدولية لقياس المسؤولية الاجتماعية الايزو26000ls التي تنص على الالتزام بالحقوق العمالية وممارسات العمل والتي تؤكد على الجوانب الأخلاقية والإنسانية للمسؤولية الاجتماعية بالمؤسسات.

أما الجدول رقم (6) فيوضح العبارات التي حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة لأعضاء هيأة التدريس في البعد التشريعي. (القوانين والإجراءات الجامعية)

جدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتحليل عبارات البعد القانوني بالجامعة.

ر.م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعيارى	الرتبة
1	تطبق القوانين بقوة، وتوزع المسؤوليات بشكل هرمي على أعضاء هيأة التدريس.	2.54	0.558	2
2	تطبق المركزية في اتخاذ القرارات بالجامعة.	2.98	0.140	1
3	التشريعات واللوائح الجامعية مرنة وواضحة.	2.52	0.745	3
4	تعمل قوانين الجامعة على ايجاد توازن بين الحياة المهنية، والحياة الخاصة لعضو هيئة التدريس.	2.27	0.722	4
5	طبيعة العقد الذي بالجامعة يحفظ كامل حقوقك.	1.95	0.903	5
	المتوسط العام للمجال التشريعي.	9.00	2.923	

لقد أظهرت النتائج الموضحة بالجدول رقم (6) أن عبارات البعد المتعلق بواقع المسؤولية الاجتماعية القانوني(اللوائح المنظمة والإجراءات القانونية) بجامعة بنغازي تجاه أعضاء هيأة التدريس كان على النحو الآتي: احتلت فقرة تطبق المركزية في اتخاذ القرارات بالجامعة المرتبة الأولى، وتطبق القوانين أثناء طلب

الواجبات من أعضاء هيأة التدريس، وتوزع المسؤوليات بشكل هرمي إلزامي احتلت المرتبة الثانية، وعدم مرونة الأنظمة واللوائح تجاه أعضاء هيأة التدريس ومن الصعب تغيير الأنظمة واللوائح الحالية، وتتوفر لدى المؤسسة سياسات وأنظمة وقوانين داخلية تدعم أعمال وحقوق أعضاء هيأة التدريس ولكن تظل المشكلة في صعوبة عمليات التنفيذ وعدم التفعيل جاءت في المرتبة الثالثة، بينما احتلت عبارة تعمل قوانين الجامعة على إيجاد توازن بين الحياة المهنية والخاصة لعضو هيأة التدريس المرتبة الرابعة، في حين عبارة أن طبيعة العقد المبرم بين الجامعة وأعضاء هيأة التدريس لا يحفظ كامل الحقوق وإن وجدت مواد تنص على ذلك، ولكن الصعوبة في التنفيذ احتلت المرتبة الخامسة والأخيرة . كما أن النتيجة لا تتفق مع ما جاءت به المعايير الدولية لقياس المسؤولية الاجتماعية كالأيزو iso 26000)) الذي يشمل على حقوق الإنسان والحقوق العمالية وممارسات العمل. إذاً للمسؤولية الاجتماعية جوانب قانونية تعكس عمل المؤسسة وتضفي الصبغة الأخلاقية على نشاطاتها. كما أن هذه النتيجة جاءت غير متفقة مع ما تنص عليه اللائحة 501 لسنة 2010 والمعمول بها بالجامعة الآن، والتي تنص على حقوق أعضاء هيأة التدريس في الحصول على مستحقاتهم في أوانها وكذلك حقوقهم في التأمين الطبي والاجتماعي عند سن التقاعد وحقوقهم في الحصول على الترقيات التشجيعية والمزايا ولكن تظل المشكلة في عدم تطبيق ما تنص عليه مواد هذه اللائحة مما انعكس على ضعف المسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاه أعضاء هيأة التدريس.

في حين يبين الجدول رقم (7) العبارات التي حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة لأعضاء هيأة التدريس في مجال تطويرهم، وتحقيق أهدافهم.

جدول (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتحليل عبارات بعد التطوير للعنصر البشري (الخيري).

ر. م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	تتيح الجامعة الفرصة للأستاذ لمواصلة النمو المهني الذي يعكس مصالحه الشخصية والأكاديمية.	2.49	0.718	8
2	انخفاض مستوى الرضا الوظيفي لأعضاء هيأة التدريس على الوضع الجامعي.	2.87	0.442	1
3	لا تعزز الجامعة مكانة عضو هيأة التدريس من خلال الدعم المعنوي، والمادي.	2.84	0.487	2
4	عقد لقاءات دورية مع الأساتذة للاطلاع على المستجدات والتغيرات الدولية بهدف التطوير التحسين لهم.	2.77	0.566	4
5	تعمل الجامعة على تزويد أعضاء هيأة التدريس بأحدث المعارف والمهارات.	2.66	0.607	6
6	تشجع الجامعة على الاعمال البحثية والتطويرية المشتركة بين المؤسسات الأكاديمية.	2.81	0.465	3
7	يساهم أعضاء هيأة التدريس في الندوات والمؤتمرات العلمية على المستوى العالمي بدعم من قبل الجامعة.	2.54	0.673	7
8	تؤسس الجامعة لأعضاء هيأة التدريس مدارس خاصة لأبنائهم داخل الحرم الجامعي.	2.71	0.574	5
9	تساعد الجامعة أعضاء هيأة التدريس في الحصول مسكن لائق بهم.	2.32	0.803	9

ر. م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
10	توفر الجامعة خدمات الراحة والمواصلات.	2.19	0.800	10
	المتوسط العام لمجال تطوير العنصر البشري.	10.00	4.079	

لقد أظهرت النتائج الموضـــحة بالجدول رقم (7) أن عبارات البعد المتعلق بواقع مســؤولية الجامعة تجاه تطوير العنصـر البشـري (عضـو هيأة التدريس) كانت على النحو الآتي: احتلت عبارة أن أعضـاء هيأة التدريس غير راضيين على أوضاعهم الوظيفية بالجامعة المرتبة الأولى، أما عبارة لا تعزز الجامعة مكانة عضو هيأة التدريس من خلال الدعم المعنوي والمادي فقد احتلت المرتبة الثانية، واحتلت عبارة تشـجع الجامعة على الاعمال البحثية والتطويرية المشـتركة بين المؤسـسـات الأكاديمية المرتبة الثالثة، في حين احتلت عبارة عقد لقاءات دورية مع الأساتذة للاطلاع على المستجدات والتغيرات الدولية؛ بهدف التحسين لهم المرتبة الرابعة، وعبارة تؤسس الجامعة لأعضـاء هيأة التدريس مدارس خاصـة لأبنائهم داخل الحرم الجامعي فقد جاءت بالمرتبة الخامسـة، أما عبارة تعمل الجامعة على تزويد أعضـاء هيأة التدريس بأحدث المعارف والمهارات فقد احتلت المرتبة السـادسـة، بينما احتلت عبارة يسـاهم أعضـاء هيأة التدريس في الندوات والمؤتمرات العلمية على المسـتوى العالمي بدعم من الجامعة المرتبة السابعة، بل قد يقتصر الأمر فقط على منح الفرصة لإقامة بعض الندوات أو المؤتمرات العلمية على المستوى المحلى فقط، في حين احتلت عبارة تتيح الجامعة الفرصـة للأسـتاذ لمواصـلة النمو المهني الذي يعكس مصـالحه الشـخصـية والأكاديمية المرتبة الثامنة، واحتلت عبارة تسـاعد الجامعة أعضـاء هيأة التدريس في الحصـول على مسـكن لائق بهم المرتبة التاسـعة، بينما احتلت عبارة توفر الجامعة خدمات الراحة والمواصـلات المرتبة العاشـرة والأخيرة . كما أن الجامعة لا تطبق اللوائح الخاصـة بالتأمين الطبي في حالات المرض والعجز كذلك التأمين الاجتماعي في سـن التقاعد تجاه أعضـاء هيأة التدريس الذين يتميزون بالخبرة والأقدمية والمرجعية للمؤسسات الجامعية والمجتمع. وتتفق هذه النتيجة مع نتائج دراسة هللو (2013) ودراسة الخليوي (2016) التي بينت أن مسـؤولية الجامعة الاجتماعية تجاه العنصـر البشـري منخفضـة، وأن من أهم معوقات تفعيل المسـؤولية الاجتماعية عدم الاهتمام بالعنصر البشري (الأستاذ) في الجامعة، وجاءت درجة متطلبات تفعيل هذه المسؤولية عالية جداً. كما أن هذه النتيجة لا تتفق مع ما تنص عليه بعض مواد اللائحة 501 لسنة 2010، التي تتضـمن حقوق أعضـاء هيأة التدريس القانونية في الحصـول على التأمينات الطبية في حالات العجز والمرض والتأمينات الاجتماعية في سن التقاعد. كما أن بعض مواد هذه اللائحة تحتاج إلى التعديل كالمواد الخاصـة بتقليل السنوات المطلوبة للترقيات، وكذلك المواد المتعلقة بالناحية المادية مثل ضـــعف المرتب مقارنة مع متطلبات المعرفة في العصر الحديث.

ويبين الجدول رقم (8) العبارات التي حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة لأعضاء هيأة التدريس في البعد الاقتصادي.

جدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتحليل عبارات البعد الاقتصادي المالي بالجامعة.

ر.م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	أنت راضٍ عن المرتب الذي تتقاضاه من الجامعة.	2.95	0.219	4
2	ضعف الحوافز المادية لأعضاء هيأة التدريس.	2.98	0.141	1
3	تدعم الجامعة تأمين فرص المشاركة في البرامج والانشطة التدريبية.	2.94	0.278	5
4	تطبق الجامعة مبدأ الشفافية في اتخاذ قراراتها وتعاملات المالية.	2.93	0.355	6
5	عدم توفر الامكانيات المالية والتنظيمية التي تمكن من التعامل بفاعلية مع نظام التعليم عن بعد.	2.97	0.171	2
6	غياب التمويل الكافي لدعم البحوث العلمية لأعضاء هيأة التدريس.	2.96	0.197	3
7	الجامعة تعتمد العدالة في توزيع المكافآت.	2.91	0.351	7
8	تمنح الجامعة المساعدات المالية في حالة المرض والعجز	2.86	0.472	8
9	تدعم الجامعة البعثات البحثية قصيرة المدى لتدريب أعضاء هيأة التدريس.	2.83	0.493	9
	المتوسط العام للمجال المالي.	8.00	3.490	

لقد أظهرت النتائج الموضحة بالجدول رقم (8) أن عبارات البعد المتعلق بواقع المسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاه أعضاء هيأة التدريس من الناحية المالية كانت على النحو الآتي: احتلت عبارة ضعف الحوافز المادية لأعضاء هيأة التدريس المرتبة الأولى، ولا يوجد مؤسسات وهيئات دولية مانحة تدعم الجامعة وتمول البحوث العلمية لأعضاء هيأة التدريس، بينما احتلت عبارة عدم توفر الإمكانات المالية التي تمكن من التعامل بفاعلية مع نظام التعليم عن بعد المرتبة الثانية، أما عبارة غياب التمويل الكافي لدعم البحوث العلمية لأعضاء هيأة التدريس، وغياب الدعم المالي الحكومي للمؤسسة والذي ينعكس على أعضاء هيأة التدريس فقد احتلت المرتبة الثالثة، بينما احتلت عبارة أنت راضٍ عن المرتب الذي تتقاضاه من الجامعة المرتبة الرابعة، أما عبارة تدعم الجامعة تأمين فرص المشاركة في البرامج والأنشطة التدريبية فقد احتلت المرتبة الخامسة، في حين احتلت عبارة تطبق الجامعة مبدأ الشفافية في اتخاذ قراراتها وتعاملاتها المالية المرتبة السادسة فلا تطبق الجامعة مبدأ الشفافية، بينما عبارة الجامعة تعتمد العدالة في توزيع المكافآت فقد احتلت المرتبة السابعة، في حين احتلت عبارة تمنح الجامعة المساعدات المالية في حالة المرض والعجز المرتبة الثامنة، بل يتم استبدال أعضاء هيأة التدريس بغيرهم . ولا تطبق اللوائح الخاصة بالتأمينات في حالات العجز والمرض والتقاعد، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الخليوي (2016) التي أظهرت أن من أبرز معوقات تفعيل المسؤولية الاجتماعية بالجامعة المعوقات المادية. أما عبارة تدعم الجامعة البعثات البحثية قصيرة المدى لتدريب أعضاء هيأة التدريس فقد احتلت المرتبة التاسعة والأخيرة من فرص الخيارات لعينة الدراسة الحالية. كما أن هذه النتيجة تتفق مع بعض مواد قانون الجامعات الجديد لسنة (2020) الذي ينص على زيادة المرتب لعضو هيأة التدريس الجامعي وذلك لمواكبة متطلبات العصر المعرفية والتكنولوجية وتختلف مع بعض المواد السائدة باللائحة (501) والمعمول بها الآن بالجامعة

التي لا تراعي ولا تواكب متطلبات العصـــر المعرفية والتكنولوجية التي من الضـــرورة أن يلتزم بها عضـــو هيأة التدريس الجامعي.

_ في حين يبين الجدول رقم (9) العبارات التي حصلت على متوسطات حسابية مرتفعة لأعضاء هيأة التدريس في المجال التقني والتكنولوجي.

جدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة لتحليل عبارات البعد التقني والتكنولوجي بالجامعة

ر.م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة
1	لا يتم التعامل بفاعلية مع نظام المعلومات الحديثة الخاص بالجودة.	2.49	0.643	4
2	عدم مشاركة الإدارة في عملية التطوير التكنولوجي (التعليم الالكتروني بفاعلية).	2.34	0.639	5
3	عدم توفر مكتبات كفؤة ونظام الكتروني للبحث عن المعلومة.	2.57	0.607	3
4	عدم توفير الجامعة للأجهزة والمختبرات والمعامل الضرورية للبحث العلمي بالشكل المعاصر.	2.77	0.529	2
5	عدم توفير شبكة معلومات تربط الجامعة بغيرها من المؤسسات وسوق العمل.	2.85	0.411	1
	المتوسط العام للمجال التقني والتكنولوجي.	6.58	3.33	

لقد أظهرت النتائج الموضحة بالجدول رقم (9) أن عبارات البعد المتعلق بواقع المسؤولية الاجتماعية للجامعة تجاه أعضـــاء هيأة التدريس من حيث توفير التقنية والتكنولوجيا لهم فكانت على النحو الآتي: احتلت عبارة عدم توفر شـــبكة معلومات تربط الجامعة بغيرها من المؤســـســـات وســـوق العمل ولا يتم التعامل بفاعلية مع نظام المعلومات الحديث المرتبة الأولى، في حين جاءت عبارة عدم توفير الجامعة للأجهزة والمختبرات الضـــرورية للبحث العلمي بالشـــكل المعاصـــر بالمرتبة الثانية، بينما احتلت عبارة عدم توفر مكتبات كفؤة ونظام إلكتروني للبحث عن المعلومة المرتبة الثالثة، واحتلت عبارة لا يتم التعامل بفاعلية مع نظام المعلومات الحديثة الخاص بالجودة المرتبة الرابعة، أما عبارة عدم مشـــاركة الإدارة في عملية التطوير التكنولوجي (التعليم الإلكتروني بفاعلية)، وعدم توفير الوســـائل التعليمية الحديثة التي تواكب التطورات المعاصـــرة ، وليس هناك تركيز على تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال الفعالة في العملية التعليمية بالجامعة بالشكل المناسب فقد احتلت المرتبة الخامســـة والأخيرة . كما أن هذه النتيجة جاءت مغايرة لما تنص عليه المعايير الدولية لا تتفق مع ما جاءت به المعايير الدولية لقياس المســـؤولية الاجتماعية كالأيزو((iso 26000)) الذي يشـــمل على حقوق الانســـان والحقوق العمالية والحقوق الاقتصادية والقانونية . إذا للمسؤولية الاجتماعية جوانب قانونية تعكس عمل المؤسسة وتضفي الصبغة الأخلاقية على نشاطاتها.

نتائج الدراسة الميدانية وتوصياتها:

– تبين أن أغلب افراد العينة المتحصـــل عليهم من الذكور، وأغلبهم يحملون درجات علمية عالية ما بين أســـتاذ مشارك وأستاذ مساعد، ولديهم خبرة طويلة كافية في مجال عملهم الأكاديمي والإداري بالجامعة فكان أغلب افراد العينة مدة خبرتهم أكثر من عشرة سنوات.

– انخفاض مستوى وواقع أبعاد المسؤولية الاجتماعية بكلية الآداب جامعة بنغازي، تجاه أعضاء هيأة التدريس وفق توقعات أفراد عينة الدراسة. وجاءت هذه النتيجة وفق اختبار الدلالة بين المتوسطات إذ بلغت القيمة الاحتمالية (0.010)، وهي قيمة دالة إحصائياً عند مستوى الدلالة α=0.05.

– أن أقل مستوى بعد مسؤولية اجتماعية بالجامعة تجاه أعضاء هيأة التدريس كان في مجال التطوير البشري (الخيري)، المتمثل في عدم دعم أعضاء هيأة التدريس بالحقوق جميعها، وعدم إمدادهم بالحوافز المادية والمعنوية، وعدم ضمان تأمينهم الصحي والاجتماعي، وعدم تشجيع أبحاثهم واعمالهم العلمية وعدم العمل على تدريبهم بما يواكب تطورات العصر المعرفي والتكنولوجي.

– يأتي في المرتبة الثانية من الانخفاض ضعف بعد المسؤولية الاجتماعية في الجوانب التشريعية القانونية من ناحية عدم تنفيذ أو تفعيل بعض المواد باللائحة (501 لسنة 2010) التي تنص على حقوق أعضاء هيأة التدريس كالتأمينات وصرف مكافآت التميز، والترقيات التشجيعية وغيرها من الحقوق غير المنفذة.

– تأتي في المرتبة الثالثة من الانخفاض ضعف بعد مستوى المسؤولية الاجتماعية بالكلية في المجال الاقتصادي المالي تجاه أعضاء هيأة، والمتمثل في ضعف المرتبات وعدم صرف الاستحقاقات لهم، يليه المجال الإداري، وأخيرا البعد التقني والتكنولوجي من حيث ترتيب الانخفاض في مستوى أبعاد المسؤولية الاجتماعية في كلية الآداب بجامعة بنغازي تجاه أعضاء هيأة التدريس.

– أكدت وسيلة الملاحظة بمشاركة ما جاءت به النتائج الكمية لأداة المقابلة أن واقع أبعاد المسؤولية الاجتماعية ومستواها في كلية الآداب بجامعة بنغازي تجاه أعضاء هيأة التدريس كان منخفضاً.

وبناء على هذه النتائج يمكن تقديم التوصيات الآتية:

– يجب التركيز على المورد البشري، وذلك بتبني أنماط قيادية جديدة ذات كفاءة عالية، تؤمن بثقافة المشاركة، وتحسين الأداء الفردي للعاملين، والمؤسسي للجامعة، من خلال تحسين المناخ التنظيمي، وتطبيق ما جاء باللائحة 501 لسنة 2010 من تبني نظام حوافز يكافئ الجهود المعرفية لأعضاء هيأة التدريس، وضمان حقوقهم أثناء أدائهم لواجباتهم أو بعد سن التقاعد من صرف المستحقات، وتنفيذ التأمينات، وجعلهم مرجعية أساسية بالجامعة.

– ضرورة وجود إرادة قوية من طرف الإدارة العليا، تحفز البيئة التعليمية والأكاديمية، وتدعم أعضاء هيأة لتدريس في المشاركة واتخاذ القرار.

– تطوير نشاط البحث العلمي في المجالات ذات البُعد التنموي المحلي، بواسطة دعم العنصر البشري الأكاديمي ماديا ومعنويا، وتوظيفه لخدمة المجتمع وتنميته، من خلال تعزيز ربط التعليم الجامعي باحتياجات المجتمع التعليمية، والثقافية والمهنية والتنموية.

– تأمين الموارد المالية اللازمة، لتحقيق الدعم المادي والمعنوي لأعضاء هيأة التدريس، وتشجيع العاملين على أداء واجباتهم تجاه الجامعة والطلبة.

- تأســـيس بنية تحتية من تكنولوجيا المعلومات، لتفعيل التعليم عن بعد في ظل الأزمات، ولتطوير مكتبات الجامعة، وإشراكها بمواقع أخرى، حتى تسهم في سهولة نشر المعرفة والتطوير.
- العمل على إنشاء إدارة مستقلة داخل مؤسسات التعليم العالي تُعنى بالمسؤولية الاجتماعية للعاملين بها.

المراجع

1.إسلام، عصام هللو. (2013). دور الجامعات الفلسطينية في خدمة المجتمع في ضوء مسؤوليتها الاجتماعية من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية، فلسطين.

2. آدم، قاسم. (2014). الجامعات: دراسة في المفهوم والنشأة والرسالة، معهد إسلام المعرفة، جامعة الجزيرة.

3. أشــرف، محمد شــريت. (2003م). برنامج مقترح باســتخدام الأنشــطة التربوية لتنمية ســلوك المســؤولية الاجتماعية لدى أطفال ما قبل المدرسة، مجلة دراسات عربية في علم النفس، العدد الثالث، المجلد الثاني.

4. الثبيتى، مليجان معيض. (2000). الجامعات، نشأتها، مفهومها، وظائفها " دراسة وصفية تحليلية "، المجلة التربوية، المجلد (14)، العدد (54)، الكويت.

5. الخليوي. (2016). المســؤولية المجتمعية لدى الجامعات الحكومية بمدينة الرياض، رســالة ماجســتير غير منشورة، السعودية.

6. الرشيد، عمر. (1995). الجودة الشاملة في التعليم، مجلة بحوث تربوية ثقافية، جامعة الملك سعود

7. السمادوني. (2007). المسؤولية الاجتماعية قراءة في معـــايير المـــسؤولية الاجتماعية للبناء الاجتماعي للمجتمع السعودي.

8. الأسرج، حسين. (2010 م). المسؤولية الاجتماعية للشركات، سلسلة جـــسر التنميـــة، الإصدار رقم 90، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

9. السـيد، غادة. (2004). دور الجامعة في تنمية المسـؤولية الاجتماعية لدى طلابها، رسـالة ماجسـتير غير منشورة، جامعة أسيوط، مصر.

10. العبيري، فهد. (1426هـ). مجلة المجتمع والبيئة، العدد، (6)، الأردن.

11. الفتلاوي، سهيلة. (2008). الجودة في التعليم، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن.

12. جابر، محمود زكي، مهدي، ناصر علي. (2011). دور الجامعات في تعزيز مفاهيم المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الأزهر وجامعة حلوان، مؤتمر المسؤولية الاجتماعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة.

13. جامعة الملك عبدالله للعلوم والتقنية. (دون تاريخ). برنامج المسؤولية الاجتماعية للجامعة، http://arabic.kaust.edu.sa/saudi-initiatives-social-responsibility.html

14. حسن، حمود إبراهيم الدليمي. (1989). قياس المسؤولية الاجتماعية لدى طلبة الجامعة في مرحلة ما بعد الحرب، جامعة بغداد، كلية الآداب، رسالة ماجستير غير منشورة.

15. حسن، أميرة. (2013) . نحو توثيق العلاقة بين الجامعة والمجتمع. المؤتمر السادس التعليم العالي ومتطلبات التنمية، كلية التربية، جامعة البحرين، البحرين.www.sustech.edu

16. خليفة، فاروق عيد وزكي، أحمد. (2004 م). معجم مصطلحات التربية لفظًا واصطلاحاً، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر.

17. دراز، محمد. (1973). أساس الشعور بالمسؤولية، مجلة رسالة الإسلام، تصدر عن دار التقريب بين المذاهب الإسلامية، القاهرة.

18. زهران، حامد. (1984). علم النفس الاجتماعي، ط 5، عالم الكتب، القاهرة.

19. عبد الغفار، عبد السلام. (1993). دعوة لتطوير التعليم الجامعي، مجلة " دراسات في التعليم الجامعي "، جامعة عين شمس، مركز تطوير التعليم الجامعي، القاهرة.

20. عثمان، سيد. (1986). المسؤولية الاجتماعية والشخصية المسلمة، ط 2، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة.

21. عجيلات، فارس نبيل. (2012). المسؤولية الاجتماعية في العلاقات العامة في شركات الاتصالات الأردنية، رسالة ماجستير غير مشورة، جامعة الشرق الأوسط.

22. كمال، سفيان. (2011). الشروط الداخلية لنجاح الجامعة في القيام بمسؤولياتها المجتمعية، مؤتمر المسؤولية المجتمعية للجامعات الفلسطينية، جامعة القدس المفتوحة، نابلس.

23. ليبه، أبو نوار، وآخرون. (1990). الحاجة إلى التطوير المهني إلى أعضاء الهيأة التدريسية في الجامعات العربية، مجلة التربية الجديدة، عدد (51).

24. محمد، براق ومصطفى، قمان. (دون تاريخ). أهم النظريات المفسرة للمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات رؤية الفكر الاقتصادي الإسلامي لها، الملتقي الدولي الثالث بعنوان: منظمات الاعمال والمسؤولية الاجتماعية، الجزائر.

25. محمد، بن سعود بن عبد العزيز. (2010). دور مؤسسات التعليم العالي في المسؤولية الاجتماعية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة حائل، السعودية.

26. مديحه، فخري محمود. (2016). تصور مقترح لتنمية المسؤولية الاجتماعية للجامعات المصرية على ضوء مجتمع المعرفة، مجلة دراسات عربية في التربية وعلم النفس، العدد (80).

27. مرصد التعليم العالي. (2012). الوظيفة الثالثة للجامعات، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات، وزارة التعليم العالي، المملكة العربية السعودية.

28. (34. 3. https//www.almaany.com _ مفهوم الجامعة)

29. ميسر، اسعد، وانمار الكيلاني. (2017). واقع المسؤولية المجتمعية لأعضاء هيأة التدريس في الجامعات الأردنية، المجلة التربوية الأردنية، المجلد الثاني، العدد الثاني.

30. ناصر، محمد جودت، خضر، على. (2013). المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات العمل، منشورات جامعة دمشق.